

دور جهد المراجع في ترشيد قرارات الاستثمار مدحت فوزي وادي

الملخص:

إن أداء مهنة المحاسبة والمراجعة لوظائفها بشكل متكامل يساهم في دعم قرار الاستثمار الاقتصادية خاصة في سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال بناء نظام متجانس من المعلومات يمكن متخذ القرار من ترشيد قراراته، لذلك هدف البحث الى معرفة دور جهد المراجع في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال دراسة ميدانية تم فيها توزيع (٩٨) قائمة استقصاء على (٦٣) مراجع حسابات حاصل على رخصة مزاولة المهنة، وعلى (٣٥) موظف من شركات الوساطة المالية، وتم استرداد (٩٦) منهم، وتم صياغة فرضين للبحث، وتوصل البحث الي وجود علاقة قوية بين جهد المراجع وترشيد قرارات الاستثمار، وأيضاً عدم وجود فروق بين متوسطات المبحوثين تعزى للبيانات العامة في وجود تلك العلاقة، وأوصى البحث بالعمل على زيادة كفاءة جهد المراجع ، وكذلك زيادة كفاءة قرارات الاستثمار، وذلك من خلال العمل على توفير العوامل المؤثرة فيهما.

Abstract

The performance of the accounting and auditing professions in an integrated manner contributes to the support of the economic decisions to invest, especially in the stock market through building a homogeneous system of information that can enable the decision maker to rationalize his decisions, so the aim of the research is to find out the role of the efforts of auditor to rationalize the investment decisions through a field study in which (98) lists of survey were distributed for (63) authorized auditors and (35) employees of the financial brokerage companies. (96) of them were recolleted. Two research hpotheses were put. The research found a strong relationship between efforts of auditors and rationalizing investment decisions, and also a lack of differences between the averages of the respondents attributed to general statements in the presence of such a relationship. The research recommended to increase the efficiency of efforts of auditors as well as the efficiency of investment decisions by providing factors affecting both of them.

المقدمة:

إن أداء مهنة المحاسبة والمراجعة لوظائفها بشكل متكامل يساهم في دعم قرار الاستثمار الاقتصادية خاصة في سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال بناء نظام متجانس من المعلومات يمكن متخذ القرار من ترشيد قراراته، ويعتمد حسن أداء هذا الدور على منتسبي المهنة باعتبارهم العنصر الفعال في تمثيل المهنة من خلال سلوكياتهم ومهاراتهم في التعامل مع القضايا الحضرية والمجتمعية. وتتحقق المكانة المرموقة للمهنة من خلال ما يحمله الأفراد والمجتمعات من توقعات عن مستقبلها وتفاعلها مع المتغيرات الأخرى بالمجتمع، وتحديد دقيق لقواعد وآداب وسلوكيات المهنة ودورها في تطوير الأبعاد الاقتصادية.

إن جهد المراجع أحد أهم الأدوات المساعدة في إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية مما يضيف عليها الثقة لدي المستثمرين، فالقوائم المالية تمكن المتعاملين من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات، وبالتالي تحديد الأسعار المناسبة للأسهم، وتوفر المعلومات المحاسبية الموثوق بها يؤدي إلى زيادة حجم السوق وتخفيض تكلفة العمليات وزيادة عدد المتعاملين في سوق رأس المال مما يعكس في النهاية في صورة زيادة العائد من التعاملات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أ- مشكلة البحث:

تكتسب القوائم المالية أهمية كبيرة في هذا المجال باعتبارها الأداة الرئيسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للمستثمرين كما أنها المصدر الرسمي الصادر عن الوحدة الاقتصادية والذي يجب أن تكون الوحدة الاقتصادية نفسها حريصة على جعله أنسب المصادر أمام المستثمرين سواء اعتمدوا عليها بطريق مباشر أو غير مباشر من خلال بيوت الخبرة أو السمسة المختلفة.

ويعتبر استخدام القوائم المالية من جانب المستثمرين بمثابة تحقيق لأهداف تلك القوائم والتي تتمثل في توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، ولذلك كان الاهتمام بجهد المراجع في مراجعة تلك القوائم وإضفاء الثقة عليها.

ومما سبق تبرز مشكلة البحث والتي يمكن صياغتها بالأسئلة التالية:

١. هل توجد علاقة بصورة ذات دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين دور جهد المراجع وترشيد قرارات الاستثمار؟
٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور جهد المراجع وترشيد قرارات الاستثمار تعزى للبيانات العامة (الجنس- العمر- المؤهل العلمي- الخبرة- الشهادة المهنية- المسمى الوظيفي)؟

ب- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كونه يوضح أثر جهد المراجع على قرارات الاستثمار في المؤسسات الفلسطينية، وانعكاس ذلك على أداء أنشطة تلك المؤسسات فان عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن القيام بدور فعال في معالجة الدمار الهائل الذي ألحقه الاحتلال بالمجتمع الفلسطيني وندرة الموارد جعل من الأهمية، وزيادة الاهتمام بتطوير وتفعيل أنظمة الرقابة على المؤسسات من اجل زيادة كفاءة تلك المؤسسات، وزيادة مواردها المالية إضافة إلى الاستغلال الأمثل لتلك الموارد من قبل المستثمرين والممولين، ومدى مساهمته في تحسين قراراتهم المتعلقة بالاستثمار.

ج- أهداف البحث:

١. تحديد مفهوم جهد المراجع والعوامل المؤثرة فيه.
٢. المساهمة في التعرف على كيفية تحسين جهد المراجع، وتضييق فجوة التوقعات في عملية المراجعة، للوصول بها إلى المستوى المطلوب.
٣. تحديد مدى إدراك المستثمرين لأهمية جهد المراجع وأثره على تحسين قراراتهم المتعلقة بالاستثمار بسبب انعكاسه المباشر على فعالية البيانات المالية.
٤. إجراء دراسة ميدانية لقياس أثر جهد المراجع على قرارات الاستثمار.
٥. التعرف على مفهوم الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه.

ه-فروض البحث:

- تحقيقاً لأهداف البحث، وإجابة على أسئلته، ومشكلته، فقد تم صياغة العلاقات التالية بين المتغيرات ذات الصلة، في شكل فروض كما يلي:
١. لا توجد علاقة بصورة ذات دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين دور جهد المراجع في ترشيد قرارات الاستثمار.
 ٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور جهد المراجع وترشيد قرار الاستثمار تعزى للبيانات العامة (الجنس- العمر- المؤهل العلمي- الخبرة- الشهادة المهنية- المسمى الوظيفي).

ز-منهجية الدراسة:

لجأ الباحث لاستخدام المنهج العلمي المعاصر، القائم على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وعادة ما تنتهي البحوث الاستقرائية إلى صياغة فروض بحثية، وهذه الفروض يتم اختبارها من خلال تطبيق المنهج الاستنباطي، الذي أعتد عليه الباحث في اقتراح واستنباط المدخل المقترح للبحث.

ز-الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التي تتناول جهد المراجع:

١- دراسة (Kim & Fukukawa, 2013)

تناقش الدراسة كيف تواجهه أكبر ٣ شركات تدقيق في اليابان المخاطر التجارية للعملاء ووجدت الدراسة أن هذه الشركات الكبرى في التدقيق تواجهه مخاطر الأعمال للعملاء بزيادة جهد المراجعة كالتالي:

- زيادة مجموع ساعات التدقيق.

- تعيين المزيد من الموظفين من ذوي الخبرة في فريق المراجعة.

- يتقاضى علاوة مخاطرة حسب مخاطر العميل.

٢- دراسة (Lobo & Zhao, 2013)

تبحث الدراسة في ما إذا كان زيادة جهود المراجعة يخفض من احتمال وجود أخطاء في التقارير المالية وكانت العلاقة ايجابية وأيضاً يقلل من احتمال حدوث

أخطاء غير مكتشفة في التقارير المالية وطبقت الدراسة على ٣٦٧١ شركة من العام ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

٣-دراسة (متولي، ٢٠١٢)

هدفت الدراسة إلى:

- توضيح اثر تطبيق قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة في تقييم درجة جهد المراجع الخارجي.
- تصميم نموذج لقياس درجة جهد المراجع الخارجي في ضوء إعداد قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة مع اختبار مدى صلاحية هذا النموذج في البيئة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- أكدت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن جودة المراجعة يعد المقياس الأهم لدرجة جهد المراجع.
- يؤدي توافر المعلومات المرتبطة بالحوكمة إلى زيادة المتطلبات الملقاة على عاتق المراجع الخارجي، وبالتالي زيادة درجة الجهد والوقت المبذول.
- النموذج الذي تم تصميمه في الدراسة تم اختباره وأثبتت اختبارات فروض البحث صحته وقابليته للتطبيق في الممارسة المهنية لعملية المراجعة الخارجية، الأمر الذي يساهم في تفعيل جودة التقارير المالية ومن ثم جودة معلومات حوكمة الشركات وجودة المراجعة الخارجية في البيئة المصرية.

٤-دراسة (Bentley,et al.,2012)

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت استراتيجيات الأعمال للعملاء عاملاً في تحديد وقوع مخالفات في التقارير المالية وانخفاض في مستوى جهد المراجعة. وتستخدم الدراسة نظرية الاستراتيجية التنظيمية من مايلز وسنو (١٩٧٨، ٢٠٠٣) في وضع مقياس شامل لاستراتيجية الأعمال باستخدام البيانات المتاحة للجمهور. نجد أن للحد من المخالفات في التقارير المالية يتطلب من المراجع بذل المزيد من جهد المراجع.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالاستثمار:

١- دراسة (Goslin, et al., ٢٠١٢)

هدفت الدراسة إلى بيان ما إذا كان يمكن استخدام المعلومات التي تحتويها القوائم المالية لتنفيذ إستراتيجية الاستثمار من أجل الحصول على عائدات غير عادية على الأسهم وتوصلت الدراسة إلى انه يمكن استخدام تلك المعلومات في التنبؤ بالتغيرات في الأرباح أو اتجاه عوائد الأسهم.

٢- دراسة (Zeinali, et al. ٢٠١٢)

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الأساليب المختلفة على عوائد الأسهم للشركات المدرجة في بورصة طهران من العام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ولقد تم اختيار الشركات التي تمول عن طريق القروض أو زيادة رأس المال. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل عن طريق زيادة رأس المال ليس له تأثير ايجابي على عوائد الأسهم لكن التمويل عن طريق الاقتراض له تأثير ايجابي على عوائد الأسهم.

٣- دراسة (Lan, 2012)

هدفت الدراسة إلى معرفة قوائم البيانات المالية الأهم لتقييم الأداء المالي للشركة و أداء السوق و قرارات الاستثمار. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ثلاث قوائم للبيانات المالية الأهم وهي:
١. قائمة الدخل.
٢. الميزانية العمومية.
٣. قائمة التدقيق النقدي.
وهي تشكل أساساً لتقييم قيمة السهم.

٤- دراسة (Lenard & Yu, 2012)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر جودة الأرباح على قرارات الاستثمار في الصين في الشركات التي لا تتعامل مع الأربعة الكبار في مراجعة الحسابات وتسعى لتحديد

ما إذا كانت نوعية الأرباح وجودة عملية المراجعة تتعلق بالثقة المفرطة في اتخاذ القرارات الداخلية وتؤدي إلى الاستثمار الزائد وندرس استثمارات الأصول الثابتة للشركات الصينية المدرجة في سوق الأسهم الصينية من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٧.

وتوصلت الدراسة إلى:

١. أن هناك تأثير كبير لجودة عملية المراجعة على صنع قرار الاستثمار.
 ٢. أن تأثير جودة عملية المراجعة على صنع قرار الاستثمار له آثار على سياسة إلزامية دوران مدقق الحسابات.
- التعليق على الدراسات السابقة لم تتناول أيًا منها ما يتناوله البحث الحالي في دور جهد المراجع في ترشيد قرار الاستثمار.

أولاً: جهد المراجع

ينظر إلى جهد المراجع على أنه أحد مؤشرات الجودة والرقابة عليها، ويتم التوصل إليه بقسمة عدد أيام المراجعة على الحد المقرر قانوناً لتقديم تقرير المراجع. (Stergios & Constantinos, 2005, p.460)

وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جهد المراجع وهي حجم الشركات، حجم التمويل الخارجي، الاكتتاب العام، ونوع المراجعة.

كما توجد العديد من الأسباب التي تجعل المراجع يبذل مجهود أكبر وهي: (Francis & Wang, 2008, P.123)

١. رغبة مكتب المراجعة في الحفاظ على الشهرة.
 ٢. رغبة مكتب المراجعة في تجنب المسؤولية القضائية.
 ٣. يقوم مكتب المراجعة بالترويج عن نفسه لدى المساهمين من خلال شرائهم للمراجعات ذات الجودة العالية.
- ويضيف الباحث رغبة المكتب في الحفاظ على حصته السوقية ليس هذا فحسب بل زيادة هذه الحصاة على حساب المنافسين.

ويرى (متولي ٢٠١٢، ص ٨١٥) أن هناك دراسات عديدة اتفقت على أن جودة المراجعة تتوقف على القدرات الفنية للمراجع والتي يمكن توظيفها في عملية

المراجعة، وتشير القدرة على اكتشاف الأخطاء إلى درجة الجهد التي يبذلها المراجع الخارجي في جميع مراحل عملية المراجعة، كما يتوقف أيضا التقرير عن الأخطاء التي تحتويها القوائم المالية على درجة حياد المراجع حيث انه عند زيادة هذه الدرجة يزداد معها احتمال التقرير عن تلك الأخطاء.

كما يضيف (متولي، ٢٠١٢، ص ص ٨١٥-٨١٦) أن الطلب على جودة خدمات المراجعة من قبل العملاء له عدة مبررات أهمها أن المراجعة لا تطلب لجودتها فقط، ولكن لتكامل النظام الرقابي في الشركة، وان الطلب عليها يتحدد بمعزل عن مستوى الأضرار التي يمكن أن يتسبب فيها المراجع في حالة حدوث خسائر للمستفيدين حال اعتمادهم على تقارير المراجع أو أن المراجع قد يواجه مسؤولية غير محدودة، أو أنه لا توجد قيود معينة على حدود تحمل المراجع للأضرار المترتبة على فشل عملية المراجعة .

ومن ثم تؤدي كل هذه المبررات أو بعضها منها إلى اختلاف درجة جهد المراجع الخارجي في التقرير عن عملية المراجعة، وكذا اختلاف المسؤولية المهنية للمراجع عن جودة خدمات المراجعة.

وانطلاقاً من الطلب على جودة خدمات المراجعة من قبل العملاء والمستفيدين من عملية المراجعة، الأمر الذي معه يبذل المراجع جهداً معيناً لضمان تحقيق جودة عملية المراجعة طبقاً للمستوى المعقول في ضوء تطبيق معايير المراجعة المهنية، وفي حالة انخفاض درجة الجهد عن المستوى المعقول يتعرض المراجع للمساءلة القانونية مع ارتفاع درجات المخاطر والتكلفة.

ويتم دراسة جهد المراجع كما يلي:

أ- مقاييس درجة جهد المراجع الخارجي (متولي ٢٠١٢، ص ص ٨٢٠-٨٢١)

أجمعت دراستي (Redmayne, et al., 2010؛ Black, et al., 2011) على انه نتيجة لاختلاف مراحل عملية المراجعة وإجراءاتها يوجد تخصيص وتقسيم للعمل لجميع أفراد مؤسسة المراجعة، كما قسمت هذه الدراسات فرق العمل في مؤسسات المراجعة إلى: الشركاء أو أصحاب المؤسسة، المديرين أو المشرفين على أعمال المراجعة، والمراجع والمراجع الأول، والمراجع المساعد (أو تحت التمرين)، ونتيجة

لهذا الاختلاف في المراحل فانه يعد أمراً طبيعياً أن تختلف درجة جهد هؤلاء الأفراد، وأيضاً تختلف أجورهم مما يؤثر سلباً على التكلفة التي يتحملها العميل في تلك المراحل المختلفة.

ب- اختلاف درجات الجهد التي يبذلها المراجعين:

فقد بينت دراستي (Cohen et al., 2010) (Bentley, et al., 2012) إن اختلاف درجات الجهد التي يبذلها المراجعين في المراحل المختلفة لعملية المراجعة وفقاً للتقسيم التالي:

١. درجة جهد المراجع الخارجي في ضوء مرحلة قبول العميل: حيث تتوقف درجة الجهد في هذه المرحلة على مدى توافر نظم محاسبية خاصة في شركة العميل، والمخاطر المترتبة بنشاط العميل بالإضافة الى المخاطر الحتمية التي تتوافر لدى معظم العملاء.
٢. درجة جهد المراجع الخارجي في مرحلة وضع الخطة الشاملة ونطاق الفحص المتوقع: حيث تتوقف درجة الجهد على الفهم المبدئي لطبيعة نشاط العميل، الهيكل التنظيمي، الأنظمة الرقابية المتوفرة، والمواقع الرئيسية للشركة بالإضافة إلى جهد المراجع في إعداد برامج المراجعة وفقاً لطبيعة نشاط الشركة.
٣. درجة جهد المراجع الخارجي في إعطاء تأكيد معقول بسلامة نظم الرقابة الداخلية، وهذا يتوقف على جهد المراجع المبذول في تقسيم الشركة بالتزامها بمعايير المراجعة والتقدير لمخاطر الرقابة.
٤. درجة جهد المراجع الخارجي في تجميع أدلة الإثبات المؤيدة للعمليات التي قامت بها الشركة، والتي تؤكد عدم وجود أخطاء جوهرية في عرض بنود وعناصر القوائم المالية.
٥. درجة جهد المراجع الخارجي في مرحلة إعداد الشهادة (التقرير)، على الرغم من أهمية تلك المرحلة إلا أن جهد المراجع الخارجي يكون اقل بكثير عن جهده في المراحل السابقة.
٦. درجة جهد المراجع الخارجي في الرقابة على جودة عملية المراجعة وتزداد درجة الجهد في هذه المرحلة.

هذا ويتفق (متولي ٢٠١٢، ص ٨٢١-٨٢٦) مع دراستي (Niemi, Khan, 2011) 2005

ج- تحديد المقاييس المستخدمة لقياس درجة جهد المراجع الخارجي وهي:

- ١- المقياس الأول : الوقت الفعلي المستنفذ في عملية المراجعة.
- ٢- المقياس الثاني: المخاطر المرتبطة بفاعلية إجراءات المراجعة.
- ٣- المقياس الثالث: أجور المراجعة.
- ٤- المقياس الرابع: جودة المراجعة.

أوضحت دراسة (متولي ٢٠١٢، ص ٨٢٦) أن دراسة (Caramanis & Lennox, 2008) توصلت إلى أن اسم الأربعة الكبار كمؤسسات مراجعة يعتبر بديلاً عن الجودة المناسبة، وقدمت الدراسة مؤشرات لقياس حجم مؤسسة المراجعة (عدد العملاء- عدد الشركاء في المؤسسة- إيرادات المؤسسة- عدد المراجعين العاملين في المؤسسة - عدد الفروع التابعة للمؤسسة)، كما أكدت الدراسة على أن مؤسسات المراجعة كبيرة الحجم تقدم خدمات مراجعة بمستوى جودة أعلى مما تقدمه المؤسسات الصغيرة حيث تتمتع المؤسسات الكبيرة بسمعة جيدة وتستخدم اختبارات مراجعة أكثر قوة، وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين مؤسسة المراجعة ودرجة جهد المراجع الخارجي مؤكدة بذلك أن المؤسسات الكبيرة تستخدم عدد ساعات مراجعة كبيرة لتعكس النشاط الإنتاجية الكبيرة.

ويتفق الباحث مع دراسة (سيدي، ٢٠٠٥) أن هناك مقاييس أخرى لقياس درجة جهد المراجع الخارجي وهي:

١. أن المراجع قد بذل كل ما في وسعه للالتزام بمعايير المراجعة.
٢. التقرير بأمانة عن نتائج أعمال المراجعة التي بينت وجود أخطاء جوهرية .
٣. اختيار المراجع لإجراءات مراجعة مناسبة للتعرف على جهد العميل في إعداد القوائم المالية .
٤. مستوى الجهد المطلوب يتناسب مع المستويات الوظيفية المكونة لفريق المراجعة
٥. استخدام موازنة الوقت في تحفيز أعضاء فريق المراجعة .
٦. استخدام نوع ومستوى التكنولوجيا المطلوب لإتمام عملية المراجعة.

ويضيف الباحثانه يمكن اعتبار مقياس آخر لجهد المراجع وهو مستوى الجهد المطلوب طبقاً للمراحل المختلفة لعملية المراجعة.

ثانياً: قرارات الاستثمار

رغم أهمية القوائم المالية وما تحتويه من معلومات لكل المستثمرين هناك شعوراً بعدم الثقة في صحة ومصداقية هذه القوائم ومدى تعبيرها عن حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط وهو شعور يمكن إرجاعه بشكل رئيسي إلى انخفاض درجة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في حياد واستقلال مراجع الحسابات.

فالمعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية المنشورة تتمتع بدرجة عالية من الأهمية، حيث يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية والتمويلية في سوق الأوراق المالية، نظراً لكونها تعد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها سوق المال في صنع واتخاذ القرارات الاستثمارية، وبالتالي تتوقف ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية فيما تحتويه القوائم المالية من بيانات ومعلومات على مدى توافر عناصر المنفعة.

حيث يستفيد قراء القوائم المالية من هذه المعلومات المستمدة من القوائم المالية المنشورة في تقييم الشركة وتقييم أدائها ومعرفة مدى نجاح الشركة وقدرتها على الاستمرارية أو فشلها وكذلك مستوى السيولة في الشركة و القيمة الدفترية للسهم ومن ثم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من شراء الأسهم أو بيعها في سوق المال.

ويتم دراسة قرارات الاستثمار كما يلي:

أ- تعريف الاستثمار:

هو التزام حالي من الموارد المتاحة يتم التضحية بها على أمل تحقيق قدر أكبر من الموارد مستقبلاً. (Bodie, et. al., 2009, p. 3).

والقرار هو الاختيار بين عدة بدائل أي عندما يكون هناك بديلين فأكثر يكون على الإنسان أن يتخذ قرار.

وجدير بالذكر إن جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير مباشر أو غير مباشر على قرارات المستثمرين وكذلك على تنشيط البورصة وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به، ويتضح تأثير جودة المعلومات المحاسبية عند تأخير نشر المعلومات أو

عدم دقتها أو التحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها، فإن ذلك يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه. (Lambert et al, 2007, p.390) وقد أكدت دراسة (AL-Ajmi, 2009) على أن التقارير والقوائم المالية تمثل مصدر معلومات مهم للمستثمرين، وأن المعلومات المحاسبية تلعب دور هام في اتخاذ القرارات الاستثمارية عن المعلومات الأخرى.

وقد أوضحت دراسة (Schwarzkopf, 2007) على أنه لا يوجد اختلافات كبيرة في التصنيف بين المستثمرين الأكثر خبرة والمستثمرين الأقل خبرة من حيث الطلب على المعلومات الخاصة بالشركات كما اتفق الباحث مع دراسة (Ojeka, 2011, p.57) حيث كانت تبحث في العلاقة بين تقرير مراقب الحسابات وقرارات الاستثمار لحملة الأسهم، حيث توصل إلى أن 44.5% من حملة الأسهم يعتمدون على تقرير مراقب الحسابات قبل اتخاذ قرارات الاستثمار 27.1% من حملة الأسهم لا يعتمدون عليه و 20.2% موافقون بشدة 6.6% غير موافقين بشدة و 2.3% بدون إجابة.

انطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة فإنه يجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام على أحكام وقرارات المستثمرين، إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على أحكام وقرارات المستثمرين، حيث أن الغرض من إعداد القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المنشأة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية (الجبران، 2010، ص 119).

ويطلب هذا أن تشمل القوائم المالية وملحقاتها كافة المعلومات التي يمكن مستخدمي تلك القوائم المالية من الاعتقاد بأن القوائم المالية تمثل بعدالة المركز المالي للمنشأة، وتحدد مصادر واستخدامات الأموال فيها، كما تجعل المستثمر يثق بأن ما عرض في القوائم والتقارير المالية وملحقاتها هي معلومات تساعده في تقييم أداء المنشأة التي يرغب في اتخاذ قرار بشأنها.

ولكي يتمكن المستثمرين من اتخاذ أحكام وقرارات سليمة ورشيدة فإنه يجب أن يتوافر لديهم بيانات كافية وحديثة عن كافة البدائل المتاحة وأوجه الاستثمار، وهو الدور الذي تلعبه القوائم المالية.

وأكدت دراسة (الحيزان، ٢٠٠٥) أن نسبة ٦٥% من المستثمرين يتفقون على عدم كفاية معلومات قائمة الدخل كما توصلت الدراسة إلى كثير من المستثمرين في سوق الأسهم السعودي يعتمدون في اتخاذ قراراتهم على معلومات غير مالية كأن يتم الأخذ بنصائح الأصدقاء أو الإشاعات.

ب- أهمية المعلومات المحاسبية في قرار الاستثمار في الأسهم :

من مراحل عملية اتخاذ القرار في الأسهم يمكن استنتاج أن هناك أهمية للمعلومات المحاسبية للمستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في السوق المالي من ثم يتطلب الأمر توفير مجموعة من المعلومات الملائمة وذات المصادقية للمساعدة في تقييم بدائل الاستثمار واختيار الأفضل ولن تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها بكفاءة وفاعلية إلا في ظل وجود نظام جيد للمعلومات.

فالتقارير المالية تستخدم عند قيام المستثمر بالتحليل الأساسي للأوراق المالية كمصدر من مصادر المعلومات كما أن تحليل القوائم المالية واستخراج مجموعة من النسب والعلاقات والاتجاهات لعناصر القوائم المالية خلال سلسلة زمنية معينة تعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتعلقة بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأسهم. (عبده، ٢٠٠٦، ص ١١٦)

إن المعلومات المحاسبية تعد دالة في كفاءة سوق الأوراق المالية، حيث تتوقف درجة كفاءة سوق الأوراق المالية بصفة أساسية على مدى وجود نظام المعلومات يضمن الإفصاح عن المعلومات بصورة دقيقة وفورية لجميع في السوق التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية وفق أسس سليمة وواضحة. ونتيجة لما سبق واعترافاً بأهمية المعلومات المحاسبية في صنع واتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أن الهدف من المعلومات المحاسبية يتمثل في مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين (FASB) في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

(Ronald, 2006,p.1)

ج- الاستثمار في فلسطين:

تم تحديد نطاق البحث في الاستثمار في سوق الأوراق المالية دون التطرق إلى أوجه الاستثمار الأخرى لذلك يتم التطرق لسوق فلسطين للأوراق المالية.

- سوق فلسطين للأوراق المالية: (موقع سوق فلسطين للأوراق المالية، ٢٠١٣)

تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية "بورصة فلسطين" في العام ١٩٩٥ كشركة مساهمة خاصة، لتبدأ أولى جلسات التداول في ١٨ شباط ١٩٩٧. وفي مطلع شباط من العام ٢٠١٠ كان التطور الهام في مسيرة السوق وتحولها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية.

وفي أيلول ٢٠١٠ أطلقت السوق عن هويتها المؤسسية الجديدة لتصبح "بورصة فلسطين" علامتها التجارية متخذة من "فلسطين الفرص" شعاراً لها.

تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤. وتوسعى البورصة إلى تنظيم التداول في للأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن.

في العام ٢٠٠٩، وضمن تصنيف لأسواق المال على صعيد حماية المستثمرين، حصلت البورصة على المركز الـ٣٣ عالمياً، والمركز الثاني بين الأسواق العربية. بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة ٤٩ شركة كما بتاريخ ٢٠١٣/٠٦/٣٠ بقيمة سوقية حوالي ٣ مليار دولار، موزعة على خمسة قطاعات هي: البنوك والخدمات المالية، التأمين، الاستثمار، الصناعة، والخدمات. في حين وصل عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء بالبورصة إلى ١٠ شركات.

تتمثل القيم والمبادئ الأساسية للبورصة في الحوكمة الرشيدة، وتحقيق العدالة، والشفافية، والكفاءة، وتوفير الفرص المتساوية لكافة المستثمرين.

د- تدعيم ثقة المستثمرين وترشيد قراراتهم الاستثمارية:

تعد أحد التحديات الهامة التي تواجه مهنة المحاسبة هي حاجتها لإجراء تطوير وتحسين طرق التقرير عن النتائج المالية والتي تساعد المستثمرين على اتخاذ

قراراتهم الاستثمارية، فالمستثمر حين يوظف أمواله في أحد مجالات الاستثمار فإنه يتوقع أن تعود عليه بقدر أكبر من الربح في المستقبل ، وهذا يتطلب منه اتخاذ قرار ، لذا يحتاج إلى تقييم توقعات المستقبل للمنشأة ، والتي تعتمد على كمية ونوعية المعلومات المتاحة وقت إجراء هذا التقييم .

ويرى الباحث أنه يمكن أن تلعب سوق الأوراق المالية دوراً مهماً في اقتصاد الدول وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بها، حيث تسهم تلك الأسواق في تحقيق ما يلي:

- تعبئة المدخرات المحلية لتوجيهها إلى الاستثمار في مشاريع التنمية التي تعاني من قصور التمويل، والمساهمة في تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الضخمة كمشاريع الإسكان.
- تعد سوق الأوراق المالية النشطة وذات الكفاءة أحد المؤشرات الهامة على مدى كفاءة الأداء الاقتصادي للدولة، حيث تتيح التعرف على اتجاهات الأسعار، ومعدلات الادخار والاستثمار، والمساهمة في رفع معدلات الأداء الاقتصادي للشركات التي يتم تداول أوراقها في السوق، وذلك نتيجة للالتزام هذه الشركات بقواعد الإفصاح والشفافية والتي تقتضي نشر كافة البيانات التفصيلية عن النشاط لتكون موضع متابعة وتحليل وتقييم مستمر من جانب المساهمين والمقرضين.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

يتم في هذا المبحث تناول المنهجية التي اتبعتها الباحثة في تصميم وتنفيذ الدراسة الميدانية بغرض اختبار الفروض والوصول إلى الأهداف التي قام عليها هذا البحث.

فقد اعتمدت الباحثة في الحصول على بيانات الدراسة الميدانية على قائمة الاستقصاء، والتي تم توزيعها على مجتمع البحث والمكون من موظفي شركات الوساطة المالية، وقد قام الباحث بتوزيع ٣٥ قائمة استقصاء، وقد كانت الردود الحصول على (٣٣) قائمة استقصاء صالحة للتحليل، وهو عدد كافي لإجراء التحليل والمقارنة.

مجتمع البحث:

جدول رقم (١)
توزيع مجتمع البحث

القوائم المستبعدة		القوائم المستلمة		القوائم الموزعة		فئات الدراسة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
١٠٠	٦٣	٠	٠	١٠٠	٦٣	مراجعي الحسابات الحاصلون على رخصة مزاولة المهنة
٩٤.٢٨	٣٣	٢.٨٦	١	٩٧.١٤	٣٤	موظفي القسم الفني بشركات الوساطة المالية
٩٨	٩٦	١.٥٠	١	٩٨.٥٧	٩٧	الإجمالي

يتضح من جدول رقم (١) أن مجتمع البحث شمل (٩٨) مفردة على حين وصل حجم المجتمع النهائي (٩٦) مفردة فقط أي بنسبة (٩٨%) من حجم المجتمع الأصلي، مما يعزز اعتبار الدراسة الميدانية مسح شامل.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان وقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، الإصدار الثامن عشر، ونظراً لأن البيانات الواردة في قائمة الاستقصاء بيانات وصفية، وترتيبية فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي. ويتناول الباحث الأساليب الإحصائية كما يلي:

(أ) معامل الثبات والصدق:

يقصد بثبات قائمة الاستقصاء (الاستبانة) أن تعطي الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغيرها بشكل جوهري، فيما لو تم إعادة توزيعها على فئات مجتمع البحث عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة البحث.

بحساب معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ) المعبر عنه (Alpha) لأسئلة الاستقصاء (وهو ما يسمى بمعامل الاعتمادية)، ويستخدم لبحث مدى إمكانية الاعتماد علي نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.

جدول رقم (٢)

معامل الثبات والصدق لجهد المراجع والاستثمار

رمز الفقرة	البيان	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق Validity
٥ - ١	جهد المراجع.	٠.٨٤٧	٠.٩٢٠
١٢ - ٦	الاستثمار.	٠.٨٨٨	٠.٩٤٢
	إجمالي قائمة الاستقصاء.	٠.٨٧٥	٠.٩٣٥

معامل الصدق = الجذر التربيعي لمعامل الثبات

باستعراض الجدول رقم (٢) يتضح أن قيم معامل الثبات مقبولة لجميع الفقرات، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء مجالين، والمجال الأول جهد المراجع، وبلغت قيمة الثبات له (٠.٨٤٧)، والمجال الثاني الاستثمار، وبلغت الثبات له (٠.٨٨٨)، وقيمة الثبات لإجمالي فقرات قائمة الاستقصاء بلغت (٠.٨٧٥) وهذا يعني أن قيمة الثبات مرتفعة لجميع فقرات قائمة الاستقصاء.

وبحساب قيم معامل الصدق (معامل الصدق = الجذر التربيعي لمعامل الثبات)، نجد أنها تتراوح بين (٠.٩٢٠) لمجال جهد المراجع، و(٠.٩٤٢) لمجال الاستثمار وكانت قيمة معامل الصدق لجميع فقرات قائمة الاستقصاء (٠.٩٣٥)، وهذا يعني أن قيمة الصدق مرتفعة لجميع فقرات قائمة الاستقصاء.

(ب) الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل سؤال من أسئلة قائمة الاستقصاء مع المجال الذي ينتمي إليه هذا السؤال، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء، للتأكد من مدى ارتباط فقرات قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال فحص ارتباط فقرات كل مجموعة على حدة، وتم ذلك من خلال فحص ارتباط

كل فقرة من الفقرات مع المجموع الكلي لنفس المجموعة، وذلك باستخدام معامل الارتباط سبيرمان.

جدول رقم (٣)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات جهد المراجع والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
١.	يبدل المراجع ما في وسعه للالتزام بمعايير المراجعة.	.820	*0.000
٢.	التقرير بأمانة عن نتائج أعمال المراجعة التي اكتشفت وجود أخطاء جوهرية.	.831	*0.000
٣.	اختيار المراجع لإجراءات مراجعة مناسبة، للتعرف على جهد العميل في إعداد القوائم المالية.	.764	*0.000
٤.	وجود قدرات فنية للمراجع تناسب مستوى جهد المراجع المبذول في جميع مراحل عملية المراجعة.	.774	*0.000
٥.	وجود كل من المعرفة والخبرة ومستوى المهارة لدى المراجع لإتمام عملية المراجعة.	.696	*0.000

• الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يوضح جدول رقم (٣) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الابتكار والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه. ويتضح أن هناك ارتباط باتجاه علاقة طردية، وقوة العلاقة بمستوى من (قوي إلى قوي للغاية).

جدول رقم (٤)
معامل الارتباط بين كل فقرة من الاستثمار والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
٦	توفر نسب امتلاك المساهمين الرئيسيين للأسهم، حتى يعرف المتعاملون مع المنشأة هل هناك احتكار أم لا وتحديد القيمة السوقية الحقيقية للسهم.	.787	*0.000
٧	تحديد الظروف الاقتصادية في مجال صناعة المنشأة.	.691	*0.000
٨	توفر معلومات عن تحليل المركز المالي للمنشأة من خلال (النسب المالية- نسب تحليل المخاطر) خلال عدة فترات.	.768	*0.000
٩	توفر معلومات عن استمرار واستقرار المنشأة.	.897	*0.000
١٠	زيادة إدراك المستثمرين لمخاطر الاستثمار.	.695	*0.000
١١	تقليل تكاليف شركات الوساطة المالية.	.672	*0.000
١٢	مدى ثبات سعر سهم المنشأة في السوق المالي.	.682	*0.000

• الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$

يوضح جدول رقم (٤) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه. ويتضح أن هناك ارتباط باتجاه علاقة طردية، وقوة العلاقة بمستوى من (قوي إلى قوي للغاية).

(ج) الإحصاء الوصفي لمجالات قائمة الاستقصاء:

جدول رقم (٥)

الإحصاء الوصفي لبيانات جهد المراجع

رمز الفقرة	الفقرات	مراجعي الحسابات			موظفي شركات الوساطة		
		حسابي وسيط	معياري أول	معياري أول	وسط حسابي	معياري أول	الحسابات الاجمعي
١	يبدل المراجع ما في وسعه للالتزام بمعايير المراجعة.	٤.٤٣	٠.٦١	٤.٠٩	٠.٦٨	٢	
٢	التقرير بأمانة عن نتائج أعمال المراجعة التي اكتشفت وجود أخطاء جوهرية.	٤.٣٥	٠.٦٣	٤.٠٦	٠.٩٠	٣	
٣	اختيار المراجع لإجراءات مراجعة مناسبة، للتعرف على جهد العميل في إعداد القوائم المالية.	٤.١٦	٠.٧٧	٣.٧٦	٠.٧١	٥	

٤	٤	٠.٦٧	٣.٨٥	٠.٧٠	٤.١٦	وجود قدرات فنية للمراجع تناسب مستوى جهد المراجع المبذول في جميع مراحل عملية المراجعة.	٤
٣	١	٠.٨٧	٤.٠٠	٠.٥٩	٤.٤٤	وجود كل من المعرفة والخبرة ومستوى المهارة لدى المراجع، إلتزام عملية المراجعة.	٥

• الوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يعرض الجدول رقم (٥) الإحصاء الوصفي لفقرات جهد المراجع حسب فئات مجتمع البحث، ويتضح من الجدول أن متوسط الوسط الحسابي لمجال جهد المراجع يتراوح بين قوي وقوي للغاية قدره (٤.٣١) بمستوى قوي للغاية، وذلك بالنسبة للفئة مراجعي الحسابات، وبمتوسط وسط حسابي لمجال جهد المراجع يتراوح بين قوي وقوي للغاية قدره (٣.٩٥) بمستوى قوي، بالنسبة لفئة موظفي شركات الوساطة المالية.

جدول رقم (٦)
الإحصاء الوصفي لبيانات الاستثمار

ترتيب الأهمية		موظفي شركات الوساطة		مراجعي الحسابات		الفقرات	رمز الفقرة
موظفي شركات الوساطة	مراجعي الحسابات	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي		
٥	٤	٠.٧٩	٣.٧٦	٠.٧٣	٤.٠٢	توفر نسب امتلاك المساهمين الرئيسيين للأسهم، حتى يعرف المتعاملون مع المنشأة هل هناك احتكار أم لا وتحديد القيمة السوقية الحقيقية للسهم.	٦
٢	٣	٠.٧٣	٤.٠٣	٠.٦٩	٤.٠٦	تحديد الظروف الاقتصادية في مجال صناعة المنشأة.	٧
١	٢	٠.٧٥	٤.٠٦	٠.٧٨	٤.١٠	توفر معلومات عن تحليل المركز المالي للمنشأة من خلال (النسب المالية - نسب تحليل المخاطر) خلال عدة فترات.	٨

٣	١	٠.٧٧	٤.٠٣	٠.٧٧	٤.٢٢	توفر معلومات عن استمرار واستقرار المنشأة.	٩
٤	٥	٠.٧٥	٣.٧٦	٠.٦٧	٣.٩٧	زيادة إدراك المستثمرين لمخاطر الاستثمار.	١٠
٧	٧	٠.٨٧	٣.٥٥	٠.٩٦	٣.٧٠	تقليل تكاليف شركات الوساطة المالية.	١١
٦	٦	٠.٩١	٣.٧٦	٠.٩١	٣.٧٨	مدى ثبات سعر سهم المنشأة في السوق المالي.	١٢

• الوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يعرض الجدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي لقرارات الاستثمار حسب فئات مجتمع البحث، ويتضح من الجدول أن متوسط وسط حسابي لمجال الاستثمار يتراوح بين قوي وقوي للغاية قدره (٣.٩٨) بمستوى قوي، وذلك بالنسبة للفئة مراجعي الحسابات، وبمتوسط وسط حسابي لمجال الاستثمار بمستوى قوي قدره (٣.٨٥) بمستوى قوي، بالنسبة لفئة موظفي شركات الوساطة المالية.

(د) اختبارات الفروض:

ومما تقدم يتضح عدم صحة الفرض الأول والذي ينص على:
لا توجد علاقة بصورة ذات دلالة إحصائية 0.05 بين دور جهد المراجع وترشيد قرارات الاستثمار.

ويقبل الفرض البديل أنه:

توجد علاقة بصورة ذات دلالة إحصائية 0.05 بين دور جهد المراجع وترشيد قرارات الاستثمار.

جدول رقم (٧)
نتائج اختبار كروسكال- والاس للفرق بين المتوسطات

المعنوية	P-value	Chi- square	البيانات العامة
غير معنوي	٠.٨٢٩	٠.٨٧٥	العمر
غير معنوي	٠.٣٥٦	٣.١٤٨	المؤهل العلمي
غير معنوي	٠.٨٧٢	٠.٨٣٥	سنوات الخبرة
غير معنوي	٠.١٧٣	٧.٥٦٥	الشهادة المهنية
غير معنوي	٠.١١٢	١٥.٣٧٥	المسمى الوظيفي

يتضح من نتائج الجدول رقم (٧) لا معنوية بنود البيانات العامة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث أن قيمة P-value أكبر من مستوى معنوية (٥%)، ويدل على عدم وجود اختلاف بين آراء المبحوثين حول دور جهد المراجع في ترشيد قرارات الاستثمار تعزى إلى البيانات العامة (العمر- المؤهل العلمي- الخبرة - الشهادة المهنية- المسمى الوظيفي).

جدول رقم (٨)
نتائج اختبار مان - وتني

المعنوية	P-value	مان - وتني	البيانات العامة
غير معنوي	٠.٢٨٦	٢٠٨٢.٥٠٠	الجنس

يتضح من نتائج الجدول رقم (٨) لا معنوية بنود المعلومات الشخصية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث أن قيمة P-value أكبر من مستوى معنوية (٥%)، ويدل على عدم وجود اختلاف بين آراء المبحوثين حول دور جهد المراجع في ترشيد قرارات الاستثمار تعزى إلى البيانات العامة (الجنس) مما سبق من نتائج الجدول رقم (٧) والجدول رقم (٨) يتضح صحة الفرض الثاني والذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور جهد المراجع في ترشيد قرارات الاستثمار تعزى للبيانات العامة (الجنس- العمر- المؤهل العلمي- الخبرة- الشهادة المهنية- المسمى الوظيفي).

النتائج:

١. يوجد اتفاق بين كل من فئة مراجعي الحسابات الحاصلون على رخصة مزاولة المهنة وفئة موظفي شركات الوساطة المالية على اعتبار فقرة "يبدل المراجع ما في وسعه للالتزام بمعايير المراجعة" هي الأكثر أهمية.
٢. يوجد اتفاق بين كل من فئة مراجعي الحسابات الحاصلون على رخصة مزاولة المهنة وفئة موظفي شركات الوساطة المالية على اعتبار فقرة "اختيار المراجع لإجراءات مراجعة مناسبة، للتعرف على جهد العميل في إعداد القوائم المالية" هي الأقل أهمية.
٣. يوجد اتفاق بين كل من فئة مراجعي الحسابات الحاصلون على رخصة مزاولة المهنة وفئة موظفي شركات الوساطة المالية على اعتبار فقرة "توفر معلومات عن تحليل المركز المالي للمنشأة من خلال (النسب المالية- نسب تحليل المخاطر) خلال عدة فترات" هي الأكثر أهمية.
٤. يوجد اتفاق بين كل من فئة مراجعي الحسابات الحاصلون على رخصة مزاولة المهنة وفئة موظفي شركات الوساطة المالية على اعتبار فقرة "تقليل تكاليف شركات الوساطة المالية" هي الأقل أهمية.
٥. تبين عدم صحة الفرض الأول والذي ينص على:
٦. لا توجد علاقة بصورة ذات دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين دور جهد المراجع وترشيد قرارات الاستثمار.
ويقبل الفرض البديل أنه:
٧. توجد علاقة بصورة ذات دلالة إحصائية (٠.٠٥) بين دور جهد المراجع وترشيد قرارات الاستثمار.
تبيين صحة الفرض الثاني والذي ينص على:
٨. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات الباحثين حول دور جهد المراجع في ترشيد قرارات الاستثمار تعزى للبيانات العامة (الجنس- العمر- المؤهل العلمي- الخبرة- الشهادة المهنية- المسمى الوظيفي).

التوصيات:

١. العمل على الاهتمام باختيار المراجع لإجراءات مراجعة مناسبة، للتعرف على جهد العميل في إعداد القوائم المالية وتحسين فعالية تلك الاجراءات.
٢. العمل على توفير قدرات فنية للمراجع تناسب مستوى جهد المراجع المبذول في جميع مراحل عملية المراجعة، وذلك من خلال التدريب.
٣. العمل على تبيان أنتقليل تكاليف شركات الوساطة المالية يقلل من تكلفة الاستثمار إذا كان المبلغ مؤثر.
٤. العمل على الاهتمام بمدى ثبات سعر سهم المنشأة في السوق المالي، وأثره على قرارات الاستثمار.
٥. العمل على الاهتمام بزيادة إدراك المستثمرين لمخاطر الاستثمار.
٦. العمل على توفر نسب امتلاك المساهمين الرئيسيين للأسهم، حتى يعرف المتعاملون مع المنشأة هل هناك احتكار أم لا وتحديد القيمة السوقية الحقيقية للسهم.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. الجبران، نادر حمد (٢٠١٠) "دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية- بالتطبيق على سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة البحوث المالية والتجارية (كلية التجارة جامعة بورسعيد)"، يونيو، ١٤، ص ١١٦-١٥٩.
٢. الحيزان، أسامة (٢٠٠٥) دراسة ميدانية لمدى أهمية المعلومات بقائمة الدخل على اتخاذ قرار الاستثمار للمستثمر السعودي"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، مجلد ٤٢، ع ٢٤، ص ص ١٩٧-٢٣٨.
٣. سيدي، عمر محمد، "نموذج مقترح لقياس مستوى الجهد في تنفيذ عملية المراجعة لترشيد تكلفتها- دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.
٤. عبده، إيمان محمد السعيد سلامة، "إطار محاسبي للإفصاح عن التنبؤات المالية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية - دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.
٥. متولي، أحمد زكي حسين، "نموذج مقترح لقياس اثر تطبيق قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة على تقييم درجة جهد المراجع الخارجي مع دراسة اختباريه"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مصر، ع ٣، ٢٠١٢.
٦. موقع سوق فلسطين للأوراق المالية:

<http://www.pex.ps/PSEWebSite/AboutPSE.aspx?TabIndex=0>

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية:

- 1 Al-Ajmi, Jasim, "Investors' use of corporate reports in Bahrain", Managerial Auditing Journal, Vol. 24,(NO. 3), 2009.
- 3 Bentley, Kathleen A. and Omer, Thomas C. and Sharp, Nathan Y., Business Strategy, Financial Reporting Irregularities, and Audit Effort, 2012. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1705726>
- 4 Black, Dirk E. and Black, Ervin L. and Christensen, Theodore E. and Waegelein, James F., The

- Effects of Executive Compensation Contracts and Auditor Effort on Pro Forma Reporting Decisions, 2011. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1312562>
- 5 Bodi, Zvi, Alan Marcus, Alex Kane, "Essentials of Investments", 8th Ed. McGraw Hill, USA, 2009.
 - 6 Cohen, Daniel A. and Dey, Aiysha and Lys, Thomas Z., "Real and Accrual-Based Earnings Management in the Pre- and Post-Sarbanes Oxley Periods", The Accounting Review, Vol. 83, (No. 3), 2008, pp. 757-787.
 - 7 Francis, Jere R. and Wang, Dechun, "The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality Around The World: Contemporary Accounting Research. Vol. 25 (NO.1) ,2008, PP.157-191.
 - 8 Goslin, Jonathan; Chai, Daniel & Gunasekarage, Abeyratna "The Usefulness of Financial Statement Information in Predicting Stock Returns: New Zealand Evidence", Australasian Accounting Business & Finance Journal. Vol. 6, (NO.2), Jun., 2012.
 - 9 Khan, Asif A A., "Improvement Needed in DOD Components Implementation of Audit Readiness Effort GAO Reports", preceding, 2011, p1-49, 1 Diagram.
 - 10 Kim, Hyonok and Fukukawa, Hironori, "Japan's Big 3 Firms' Response to Clients' Business Risk: Greater Audit Effort or Higher Audit Fees?", International Journal of Auditing, Vol. 17, (NO.2), July, 2013.
 - 11 Lambert, R.A., Leuz, C. and Verrecchia, R. E., "Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital", Journal of Accounting Research, Vol. 45, (NO.2), May, 2007.
 - 12 Lan, Z. Joe, "Introduction to Financial Statement Analysis", AAII Journal. Vol. 34, (Issue 1), Jan, 2012.
Available at: <http://www.aaii.com/journal/article/introduction-to-financial-statement-analysis>
 - 13 Lenard, Mary Jane & Yu, Bing, "Do Earnings Management and

- Audit Quality Influence Over-Investment by Chinese Companies?" ,International Journal of Economics & Finance, Vol. 4, (NO.2), Feb., 2012.
- 14 Lobo, Gerald J. and Zhao, Yuping, "Relation between Audit Effort and Financial Report Misstatements: Evidence from Quarterly and Annual Restatements",The Accounting Review, Vol. 88, (No. 4), July, 2013.
- 15 Niemi, Lasse, "Audit Effort and Fees Under Concentrated Client Ownership: Evidence from Four International Audit Firms",International Journal of Accounting, Vol. 40, 2005, (No. 4), pp. 303-323. Available: <http://ssrn.com/abstract=851005>
- 16 Ojeka, Stephen (2011) "Auditor's Report and Shareholder's Investment Decision", PhD thesis., Covenant University, Ota, Nigeria. p.1-144.
- 17 Redmayne, Nives Botica and Bradbury, Michael E. and Cahan, Steven F., "The Effect of Political Visibility on Audit Effort and Audit Pricing",Accounting & Finance, Vol. 50, (No. 4), 2010, pp. 921-939,
- 18 Ronald F., "Think Reporting has Changed since Enron? Just Wait", CFO Magazine, Sep., 1, 2006. Available at: www.cfo.com
- 19 Schwarzkopf, David L. "Investors' attitudes toward source credibility", Managerial Auditing Journal, Vol. 22 (NO. 1), 2007, pp.18 – 33.
- 20 Stergios Leventis, Constantinos Caramanis, "Determinants Of Audit Time as A Proxy of Audit Quality",Managerial Auditing Journal, Vol. 20, (No.5), 2005.
- 21 Zeinali M, Zareii M, Samadiyan B, Musavi SR , The Effect of Different Financing Methods of Firms Accepted in Tehran Stock Exchange, on Their Share Yield. Int. J. Bus. Manage., VOL. 7(NO.3), 2012, P.94-103.